الرسول صلى الله عليه وسلم الطلقاء بمائة من الابل وحرم الاضحار حتى
وفيها قال منهم احدهم شيء في الكم لاذوا احلامهم وفيهم قام ذو الخويصرة فقال
كما قال واما دخول الكفر الامراء فلو لم يكن كيف كان ستهم الامراء ائمة الذين يعيق
الخاص والعام فتش المفتش لوجد هذه الكيفية التي عندهم من ائمة الدين ومعرفة
المنار فقيض انما اقتبسوها من صاحبهم واما تقريب زيد وعمر وقلم مصلحة باطنة
لم فتش عنها مع الانصاف وجدها كما يرى ان ذلك عين المصلحة ونفض انكر
مصيب في ذلك لانعتقد العصمة الا في الانبياء والخطأ جار على غيرهم فيذكر
مثل هذا الخطأ في مقابلة ما تقدم من الامور العظام الجسام لاينكر مثل هذا في
كراسة ويعده ذنبا يدور بها على واحد واحد كما يقول شيخ الارجل نسأل الله
العافية في عقله وخاتمة الخير على عمله وان يرده عن اخرافه الى نهج الصواب بجاه
لا يبقى مشوه يعيب بعلمه وتصنيفه او في العقول والاحلام ونستغفر الله العظيم
من الخطأ والزلل في القول والعمل والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم هذا آخر الرسالة التي سماها مؤلفها التذكرة والاعتبار في
الانتصار للابرار فرحم الله من قام بحل الاصرار وتصحيح القوائد بالنصوص بالاستفتاء
الى عالم الاسرار ينفع الله بها من وقف عليها واصغى الى ما يفتح منها ولديها آمين
آمين آمين تم ان الشيخ رحمه الله تعالى بعد وصوله من مصر الى دمشق
واستقراره بها لم يزل ملازما للاشتغال والاشتغال ونشر العلم وتصنيف الكتب
وافتاء الناس بالكلام والكتابة المطولة وغيرها ونفع الخلق والاحسان اليهم
والاجتهاد في الاحكام الشرعية ففي بعض الاحكام يفتي بما ادى اليه اجتهاده
من موافقة ائمة المذاهب الاربعة وفي بعض ما قد يفتي بخلافهم او بخلاف المشهور
من مذاهبهم ومن اختياراته التي تخالفهم فيها او خالف المشهور من اقوالهم
خالف فيها المذاهب الاربعة القول بقصر الصلاة في كل ما يسمى سفرا طويلا كان او قصيرا كما هو مذهب
الظاهرية وقول بعض اصحابه والقول بأن البكر لا تستبرأ وان كانت كبيرة كما
هو قول ابن عمر واختاره البخاري من اصحابنا والصحيح والقول بأن سجود التلاوة
لا يشترط له وضوء كما يشترط للصلاة كما هو مذهب ابن عمر واختيار البخاري
ايضا والقول بأن من اكل في شهر رمضان ناسيا معتقدا ان الليل قد بقي فبان نهارا لا قضاء
عليه كما هو الصحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والى هذا ذهب بعض التابعين وبعض
الفقهاء بعدهم والقول بأن المتمتع يكفيه سعي واحد بين الصفا والمروة
كما في حق القارن والمفرد كما هو قول ابن عباس رضي الله عنهما ورواية عن الامام
احمد ابن حنبل رواها عنه ابنه عبد الله وكثير من اصحاب الامام احمد كما ذكر شيخنا
لا يعرفونها والقول بجواز المسابقة بلا محلل وان اخرج المتسابقان والقول
باستيراء المختلعة بحيضة وكذا كل الموطوءة بشبهة والمطلقة آخر
ثلاث تطليقات والقول بإباحة وطء الوثنيات بملك اليمين والقول بجواز
عقد الرداء في الاحرام والفدية في ذلك وجواز طواف الحائض ولا شيء عليها
اذا لم يمكنها ان تطوف طاهرا والقول بجواز بيع الاصل بالعصير كالزيتون بالزيت
والسمسم بالشيرج والقول بجواز الوضوء بكل ما يسمى ماء مطلقا كان او
مقيدا والقول بجواز ما يتخذ من الفضة للتحلي وغيره كالخاتم ونحوه بالفضة
متفاضلا وجعل الثمن الزائد من الثمن في مقابلة الصنعة والقول بأن المائع لا
ينجس بوقوع النجاسة فيه الا ان يتغير قليلا كان او كثيرا والقول بجواز
التيمم لمن خاف فوات العيد والجمعة باستعمال الماء والقول بجواز التيمم في
مواضع معروفة والجمع بين الصلاتين في اماكن مشهورة وغير ذلك من الاحكام
المعروفة من اقواله وكان يميل احيانا الى القول بتوريث المسلم من الكافر الذمي
وله في ذلك مصنف وبحث طويل ومن اقواله المعروفة المشهورة الترجيح بسبب
الاختيار بها محن وقلاقل قوله بالتكفير للحالف بالطلاق وان الطلاق الثلاث لا يقع الا واحدة
وان الطلاق المحرم لا يقع وله في ذلك مصنفات ومؤلفات لقيه منها قاعدة
كبيرة سماها تحقيق القول في ان التطليق والايمان نحو اربعين كراسة وقاعدة
سماها الفرق المبين بين الطلاق واليمين بقدر النصف من ذلك وقاعدة في ان جميع ايمان
المسلمين مكفرة محلها لطيف وقاعدة في تقرير ان الحالف بالطلاق من الايمان حقيقة لا
قاعدة سماها التفصيل بين التكفير والتحليل وقاعدة سماها اليمينة وغير ذلك
من القواعد والاجوبة في ذلك لا يحصر ولا ينضبط وله في ذلك اعتراضات ورد عليه
من الديار المصرية وهو جواب طويل في ثلاث مجلدات بقطع نضنق البلدي وكان قاضي
شمس الدين ابن مسلم الحنبلي رحمه الله تعالى في يوم الخميس منتصف شهر ربيع الآخر من
سنة ثمان عشرة وسبعمائة قد اجتمع بالشيخ واشار عليه بترك الافتاء في مسألة
الحلف بالطلاق فقبل الشيخ اشارته وعرف نصيحته واجابه الى ذلك وكان قد اجتمع
الى القاضي بمن عنده من الكبار حتى فعل ذلك فلما كان يوم السبت مستهل جمادى
الاولى من هذه السنة ورد البريد الى دمشق ومعه كتاب السلطان بالمنع من الفتوى
في مسألة الحلف بالطلاق التي رآها الشيخ تقي الدين ابن تيمية وافتى فيها وصنف والامر
لله وحده